دور المشكلات البيئية في تفاقم النّزاعات المسلحة في إفريقيا: دراسة في نزاع حوض بحيرة تشاد

The Role of environmental problems on exacerbation armed conflict in Africa :study in Lake Chad basin conflict

ط.د/ وفاء محداب[1*]، [1] جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل ، (الجزائر).
Wafa Mohdeb, University of Mohamed Seddik Ben Yahia-jijel, Algeria.

د/ بلال لعيساني[2]، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل ، (الجزائر) .

Laissani Bilal, University of Mohamed Seddik Ben Yahia-jijel, Algeria

تاريخ الاستلام: 2022/09/20 تاريخ القبول للنشر: 2023/01/13 تاريخ النشر: 2023/06/30.

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف على أثر التغيرات المناخية في إحداث النّزاعات المسلحة، وذلك من خلال الوقوف على الآثار المباشرة للتغيرات المناخية في منطقة حوض بحيرة تشاد، وصولا إلى المتغيرات السياقية الوسيطة المتحكمة في تصعيد النّزاعات في المنطقة. وخلصنا في الأخير إلى أن منطقة حوض تشاد حالة نموذجية لدراسة التغيرات المناخية التي تتقاطع مع السياقات السوسيو–اقتصادية والسياسية، إذ أسهم التدهور البيئي في مضاعفة احتمالات التهديد وزيادة انكشافية الدول المشاطئة لها على المدى القريب وغير المجاورة على المدى البعيد في ظل نظام متشابك يُيَسِّر سبل انتشار عدوى النّزاعات.

الكلمات المفتاحية: النّزاعات المسلحة، إفريقيا، نزاع بيئي، ندرة بيئية، حوض بحيرة تشاد.

Abstract :

This research investigates the impact of climate changes in triggering armed conflicts through; testing the direct effects of climate change in Lake Chad region, and then intermediate contextual variables which are controlling conflicts' escalations in the region. Our findings concluded that Chad Lake Basin region is a perfect case for studying climate change that intertwined socio-economic and political contexts as environmental degradation has doubling threat opportunities and increasing the riparian countries's vulnerability in the short term, and non-neighbouring countries the long term in the light of an intertwined system that facilitates the infection conflict spread.

Keywords: Armed conflict ; Africa; Environmental conflict; Environment scarcity; Lake Chad Basin;

* المؤلف المراسل: wafa.mohdeb@univ-jijel.dz

مقدّمة:

لطالما شكلت حروب الموارد أحد أبرز المواضيع التي أثارت الباحثين في مختلف التخصصات، غير أن معظم التحليلات المتعلقة بالندرة والحروب الدولية على الموارد غير المتجددة، كالنفط أخذت نصيبها الأكبر، وفي وقتنا الحالي أضحت هته العلاقة محل اعتراف معظم الخبراء. وفي النقيض المقابل، تحول التحليل بداية السبعينيات إلى نزاعات الندرة التي تخلقها الموارد غير المتجددة، كالأراضي الزراعية والغابات والهواء والماء. فمنذ ظهور القضايا البيئية في جدول الأعمال الدولية في أوائل السبعينيات مع تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة الإنسانية بستوكهولم، برز قلق متزايد من أن الإضطراب البيئي من المرجح أن يرفع من عدد النّزاعات الناشئة عن المنافسة على الموارد الشحيحة، خاصة مع تعدد الحالات الإمبريقية التي تؤكد هته العلاقة الجدلية.

تُقدم منطقة حوض بحيرة تشاد كنموذج واقع لتفسير تبعات النّزاع البيئي الذي تبرز ملامحه في علاقة سببية بين المتغيرات البيئية، كالجفاف والاحتباس الحراري والتغيرات المناخية التي تسهم في ندرة الموارد المائية، الزراعية أو السمكية وغيرها، والتي تفضي بدورها إلى تفعيل متغيرات إجتماعية وسيطة بتعميق االتهميش والإنقسامات الإجتماعية على أسس إثنية واقتصادية، وهو ما يفرز في نهاية المطاف نزاعات عنيفة ومستعصية. وتكمن أهمية البحث في إبراز أثر التدهور البيئي في تأجيج النّزاعات، ففي عالمنا المعاصر باتت المشكلات البيئية سببا في إضعاف وزيادة انكشافية الدولة على جميع الأصعدة. كما أن اعتبار البيئة سببا للنزاع من المواضيع الجديدة التي تحتاج للإلمام وتأصيل معرفي. وعليه نحاول في هذه الدراسة تقديم تغذية راجعة بسيطة في حقل النّزاعات.

من جانب آخر، في ظل ما تتعرض له منطقة حوض تشاد من نزاعات عنيفة، وجب معالجة العلاقة بين التغيرات البيئية في المنطقة حتى يتسنى توضيح الرؤية للمسببات الجذرية للنزاع دون إغفال للبعد البيئي في اقتراحات الحلول المطروحة.

بناءا على ما سبق، تنطلق هذه الدراسة من الإشكالية المتمحورة حول: إلى أي مدى تسهم المشكلات البيئية في تفسير ظاهرة النّزاعات المسلحة في إفريقيا؟

إن ما يهمنا في هذه الدراسة وكما يتضح من العنوان هو أثر المتغير البيئي في إحداث أو تعميق النّزاع، لذا فإنه في هذا المقام لا يهمنا العلاقة الجدلية المطروحة على الجانب الآخر والمرتبطة بأثر النّزاعات المسلحة على البيئة كالتدمير البيئي الناجم عن قصف للموارد الطبيعية، أو التدمير البيئي الناجم عن قصف المواقع الصناعية وغيرها والتي نجد استفاضة في طرحها لدى القانونيين، وقولنا هذا ليس تقليلا أو تسفيفا من أهميتها وإنما حصرا وضبطا لنطاق البحث. بناءا على ذلك، ومن أجل الكشف عن أثر المشكلات البيئية في تفاقم النّزاعات في إفريقيا على ضوء حالة النّزاعات حول بحيرة تشاد، اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة متكاملة من

المناهج والمقاربات، فقد اعتمدنا المنهج التاريخي في تتبع تطور المشكلات البيئية في المنطقة، وكذا منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على وحدة إقليمية محددة، حوض بحيرة تشاد، والمنهج التفكيكي في محاولة تفكيك عناصر البيئة النّزاعية ومكوناتها والسياقات المولدة للعنف وعدم الإستقرار فيها، وفي المقابل استندت هذه الدراسة على المقاربة الواقعية لفهم المرجعية الأمنية الطاغية على سلوك الدول في المنطقة، والمقاربة البنائية الوظيفية لفهم كيفية تشكل المشكلات الأمنية والبيئية وأنماط التفاعل بينها، وذلك من أجل الغوص في عمق البيئة النّزاعية محل الدراسة وأثر المشكلات البيئية في تفاقم النّزاعات بها.

في محاولتنا لمعالجة موضوع البحث استدعت الضرورة البحثية التطرق أولا، للأطروحات البيئية وتبيان تنوع مجالات الطرح حتى يتسنى لنا حصر موقع الدراسة. وثانيا، كان لزاما علينا الوقوف على بعض الإشكالات المفاهيمية من قبيل الندرة والتدهور البيئي، مفهوم النّزاع البيئي، علاوة على توضيح علاقة التغير المناخي بالنّزاعات. ثالثا وأخيرا، عالجنا فيه النّزاع البيئي في بحيرة تشاد كدراسة حالة.

المبحث الأول تصاعد الأطروحات البيئية

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على سيرورة ومحطات الدراسات الأمنية عبر المنظورات التقليدية إلى المعاصرة، باعتبار الطرح البيئي وليد المطالبات الحثيثة للتحول في المنظومات الأمنية، ومن ثمة، تصنيف مجالات ومواضيع الدراسات البيئية.

المطلب الأول: من الأمن العسكري الضيق إلى الأمن البيئي الموسع.

هيمن الأمن بالمنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة، باعتبار أن التهديدات التي تستهدف الدول عسكرية خارجية بحتة في ظل سيادة الطبيعة الشريرة والنظام الفوضوي، لذا فالوسيلة الوحيدة لدرئها بتجييش الجيوش واستحضار القوة العسكرية. هذا المنظور الضيق ما لبث أن انفتح من رحم الواقعيين أنفسهم بإدراج التهديدات الإقتصادية التي فرضتها تجليات العولمة مع تعاظم الانكشافية الإقتصادية في ظل إعتماد متبادل مكثف. وبنهاية الحرب الباردة بدا قصر تفسير النّزاعات بين الدول في تفسير انفجار الدول داخليا مع موجات الحروب الأهلية التي نالت إفريقيا القسط الأكبر منها.

وقد انتعش المنظور البيئي مع طروحات البنائيين ومدرسة كوبنهاغن بقيادة باري بوزان، الداعية لأمننة البيئة أي اعتبارها رهانا أمنيا مثلها مثل بقية الرهانات الأمنية الأخرى، ما يستدعي إخراجها من دائرة السياسة الدنيا التي حصرها فيها التقليديون، وبالتالي معالجتها بجدية وبطريقة غير اعتيادية. فبمنطق البنائيين التهديد ليس واقعا موضوعا وإنما بناء اجتماعي" ذاتي" أي الخطاب والجهات العليا هي من تجعله في طليعة الإهتمامات والأولويات، وبتعبير أدق لويفرز وبوزان "أي شئ أو أية قضية، مهما كانت في أدنى الاهتمامات، بالإمكان جعلها مشكلة أمن (عليا) إذا اعتبرته النخب كذلك". الأكيد أن الأعمال حول البيئة نمت تدريجيا وبدأت

تأخذ مجرى أكثر تعقيدا حيث يشمل حاليا عددا كبيرا من المؤسسات والجهات الفاعلة والأطر المفاهيمية. هته الأخيرة التي يمكن حصرها في ثلاث مجالات أساسية[1] :

الفرع الأول: إعادة تعريف المفاهيم التقليدية للأمن: يعتبر أنصار هذا الطرح أن التركيز على التهديدات غير العسكرية للأمن لهي مخاطرة تجاوز التهديدات غير العسكرية كالتدهور الإقتصادي والظروف الصحية الناجمة جزئيا عن الضغوط الديمغرافية والبيئية مثل النمو السكاني والتلوث وندرة الموارد*. ففي عالم ما بعد الحرب الباردة الذي يتسم بالترابط الإجتماعي والإقتصادي المكثف بشكل تصاعدي، فإنه من المضلل اعتبار التهديدات العسكرية مصدر قلق أمني كامل دون مراعاة للسياسات الاقتصادية والبيئية ناهيك عن النّزاعات العرقية والثقافية المتداخلة. في حين يجادل المعارضون لهذا الطرح بأنه من خلال تضمين التهديدات غير العسكرية يصبح تعريف الأمن واسعا فضفاضا لدرجة أنه يفقد كل معانيه. لذلك فهم يؤيدون استمرار الفصل الصارم بين ما يعتبرونه السياسة الدنيا (المتعلقة بالمجالات الإقتصادية والبيئية) والسياسة العليا (العسكرية).

الفرع الثاني: العلاقة بين المؤسسات الأمنية التقليدية والاهتمامات البيئية: يدور الجدل السائد في هذا الطرح حول الفائدة المحتملة للمؤسسات العسكرية الإستخباراتية والدفاعية في التخفيف من المخاوف البيئية. يرى المؤيدون أن مثل هذه المؤسسات مدربة ومتكيفة جيدا لمثل هته المهام. أما المعارضون يرون أن المشكلات البيئية تتطلب استجابات تعاونية في حين أن مؤسسات الدفاع هي في الأساس ذات طبيعة نزاعية، وبالتالي فهي غير ملائمة لمعالجة المشاكل البيئية. ويضيف منتقدون آخرون أن مؤسسات الدفاع تساهم بشكل كبير في التدهور البيئي، لذلك من غير المنطقي وغير المجدي تكليف هذه المؤسسات بواجب التخفيف من المشاكل البيئية.

الفرع الثالث: العلاقة بين البيئة والنّزاعات المسلحة: تبدو فكرة اندلاع الخلافات والعنف للوصول إلى الموارد أمرا مألوفا، فالحروب الدولية منذ العصور التوراتية تدور رحاها حول الوصول إلى الأرض والمياه. ففي الواقع، تم الاعتراف بالصلة بين الموارد البيئية واندلاع النّزاع الدولي منذ عقود غير أن ما يميز التحليل الحديث عن النّزاعات البيئية هو الاعتراف بالدور الذي يلعبه النمو السكاني في إثارة النّزاعات أولا وثانيا، التمييز بين الموارد غير المتجددة والموارد المتجددة.

تؤكد أعمال ودراسات "البيئة والنّزاع" لما بعد السبعينات على الدور الذي يلعبه النمو السكاني في توليد ندرة الموارد. وقد تجبر هذه الندرة–الناجمة عن الطلب– الدول إلى النظر إلى ماوراء حدودها بحثا عن الموارد،

1 -**Daniel Schwartz ,Singh Ashbindu**, ‘ environmental conditions, resources, and conflicts: An introductory overview and data collection’, **UNEP**, USA,1999, p 6.

* البداية كانت مع نشر ليستر عام 1977، مقال بعنوان: "إعادة تعريف الأمن" التي حاجج فيها أن التهديد الرئيسي لرفاهية الإنسان في المستقبل هي الفجوة المتزايدة في الاتساع بين العرض والطلب على الموارد البيئية.

الأمر الذي يدفع نحو توسع الدولة أو خلق مخاوف بين السكان المحليين المتضررين من هذه الندرة وهو ما يفضي لتهيئة الظروف المواتية للعنف الداخلي[1].

ينصب اهتمام دراستنا هذه على المجال الثالث وهو العلاقة بين البيئة والنّزاع، في ذات السياق، في هذه الورقة ميزنا بين نوعين من النّزاعات، النّزاع المباشر وغير المباشر، يشير النّزاع المباشر إلى النّزاع على الموارد المتجددة الذي ينشأ بسبب المنافسة المباشرة بين طرفين أو أكثر للسيطرة والوصول إلى هذه الموارد. أما مصطلح النّزاع غير المباشر يشير للنزاع الذي ينشأ عند تفاعل ندرة الموارد المتجددة مع واحد أو أكثر من من العوامل الإجتماعية، الإقتصادية لزيادة الإحتكاك داخل الدول أو بينها. فعند اندلاع نزاع غير مباشر فإن العوامل البيئية ليست سوى عامل واحد يؤدي إلى تفاقم أو التفاعل مع ظواهر اجتماعية أخرى مثل الفقر والتوترات العرقية. الطرح يستمد جذوره من النقاش التاريخي للمالتوسيين المتشائمين، الذين يعتقدون أن النمو السكاني العشوائي غير الخاضع للرقابة سيفوق بلا هوادة المعروض من الموارد. مقابل المتفائلين، الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الذين يعتقدون أن قوى السوق تعمل جنبا إلى جنب مع البراعة البشرية لتنتج حلولا تكنولوجية للتخفيف من التهديدات التي يشكلها النمو السكاني[2].

أما في الآونة الأخيرة، ارتبط النّزاع البيئي بتقلص الموارد البيئية نتيجة الإفراط في الإستخدام أو التوزيع غير العادل في زيادة الضغوط التي تؤدي إلى نشوب النّزاع. فحسب هومر ديكسون Homer-Dixon تساهم ندرة الموارد البيئية –لا سيما الأراضي الزراعية والمياه والغابات– في العنف الجماعي في العديد من مناطق العالم. في حين أن هذه الندرة البيئية قد لا تشكل حروبا بين الدول إلا أنها تؤدي أحيانا إلى تراكم الضغوط داخل الدول، مما يساعد على تحفيز الصدامات العرقية والاضطرابات وحركات التمرد. المحور الآخر لأطروحة الندرة البيئية للمالتوسيين الجدد، الذين يربطون النّزاع بالحالات التي يطغى فيها النمو السكاني على قاعدة الموارد المحلية،* فالنمو السكاني السريع خارج حدود القدرة الاستيعابية للنظام البيئي أو "عتبة الموارد" يغذي الضغوط التي تثير النّزاع بشكل مباشر أو غير مباشر[3].

في جميع الحالات، أكد هومر ديكسون وزملاؤه في مشروع تورنتو أن الندرة لا تعمل بمفردها أبدا للتسبب في النّزاع، بل تتفاعل بدلا من ذلك مع مجموعة واسعة من العوامل السياقية والتي تعمل عبر مستويات ومقاييس متعددة. وبالمثل فحص مشروع غونثر باشلار حول البيئة والنّزاع (تدعى مجموعة بيرن–زيورخ نسبة لمقرها بزيورخ) مجموعة أوسع من دراسات الحالة لكنه توصل إلى استنتاجات مماثلة لمجموعة تورونتو. ركزت

1 Daniel Schwartz,Singh Ashbindu, Op. cit., p 6.
2- Ibid, idem
3- Austine Ejovi,' Sunday Ebie,Raymond O.Akpokighe, Globalisation and environmental degradation of the Niger Delta region of Nigeria', **Research on humanities and social sciences**. Vol 4, N 13, 2014, p 145.
*وكاستراتيجية لضمان ضغط أقل على الموارد المتجددة وبناء إطار عمل محتمل للأمن العالمي، يُنظر للتحكم في النمو السكاني، وخاصة خفض الخصوبة في العالم النامي، على أنه جزء مهم من حل التهديدات البيئية للأمن العالمي.

هذه الأخيرة على الدور السببي المفترض للمتغير المستقل "الندرة البيئية" التي يُعرفها ديكسون على أنها متغير ثلاثي مركب من ثلاث عوامل: تدهور أو استنفاذ المورد (ندرة بسبب العرض)، زيادة الطلب على المورد بسبب النمو السكاني أو زيادة الاستهلاك الفردي (الندرة الناجمة عن الطلب)، الوصول غير العادل إلى المورد بسبب سوء التوزيع بين الفئات الاجتماعية (الندرة الهيكلية)[1].

افترض هومير ديكسون أن الندرة البيئية تؤدي إلى حدوث نزاع عنيف من خلال سلسلة من الآثار الاجتماعية الوسيطة مثل الاقتصاد المقيد والانتاجية والهجرة داخل أو بين الدول وخلق وتفاقم التوترات والانقسامات الجماعية، وضعف قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة للإحتياجات والسلع الأساسية. وفيما يلي مخطط تفسيري لمصادر وآثار الندرة البيئية كما يطرحها هومر ديكسون[2].

Figure 2: Some Sources and Consequences of Environmental Scarcity

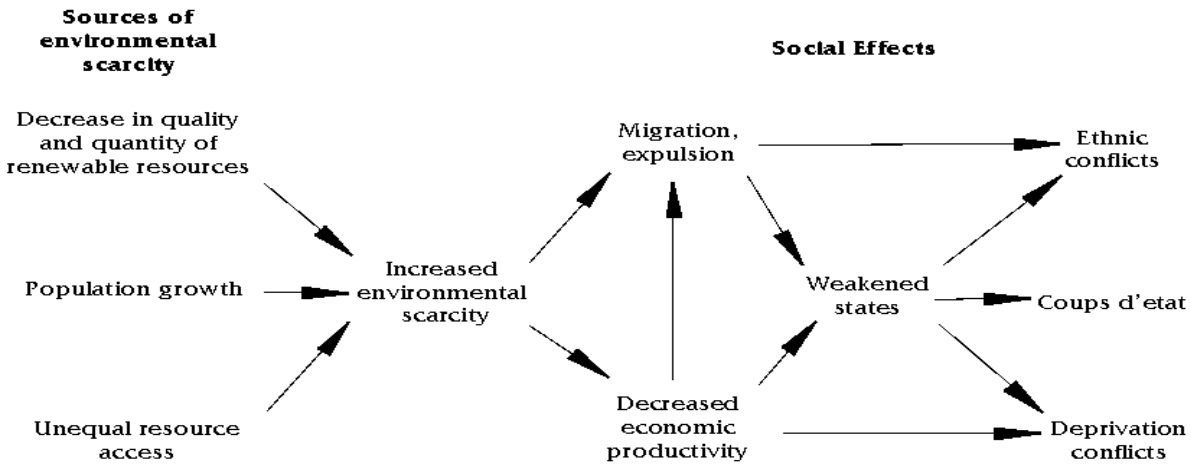

المصدر: https://rb.gy/tcfptt

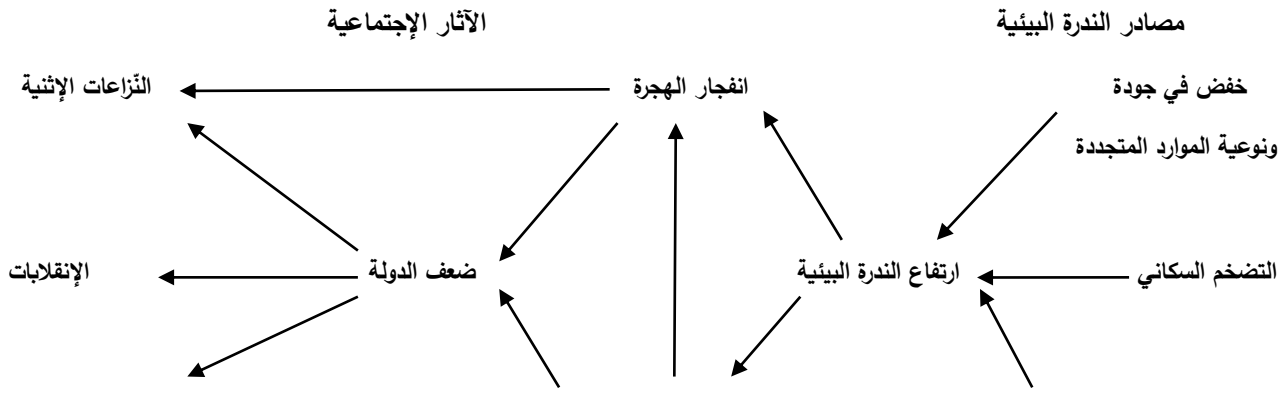

1-Tom Deligiannis, The evolution of environment conflict research In Critical environmental security: rethinking the links between natural resources and political violence, Ed: Schnurr A.Matthew, Swatuk A. Larry center for foreign policy studies Dal housie university, 2010, p,p 4-5

2- Thomas Homer dixon, environmental scarcities and violent conflict :evidence from cases, international security,vol 19, N 1, 1994, available on: https://rb.gy/tcfptt

الوصول غير العادل للموارد ← خفض الإنتاج الإقتصادي ← نزاعات الحرمان

الشكل 1: مخطط تفسيري لمصادر وتداعيات الندرة البيئية[1]

إذن، من المتوقع أنه كلما زاد عدد السكان وتدهورت نوعية التربة، ينخفض معدل إنتاج الغذاء للفرد خصوصا في دول تعتمد معظم سكانها على زراعة الكفاف، وبالتالي يلجأ السكان للبحث عن بدائل من خلال الهجرة سواءا داخليا أو خارجيا. وهو ما يؤدي كمحصلة لتقييد الإنتاج وإضعاف الدولة، الذي يرفع من احتمالية ليس فقط صراعات الحرمان بل حتى الصراعات الإثنية والانقلابات.

المطلب الثاني: المشكل المفاهيمي للندرة البيئية والنّزاع البيئي.

يرتكز الطرح الأكاديمي للنزاعات البيئية على مفهوم الندرة كعامل محوري في تأجيج النّزاع، ومنه يمكننا فهم الإستحضار المكثف للمصطلح في التفسيرات النظرية، لذلك كان التعريج على المفهوم أساسي خصوصا كونه يطرح إشكالا مفاهيميا نحاول بيانه فيما يأتي،

الفرع الأول: ندرة بيئية أم تدهور بيئي؟ يتم تفسير الندرة بشكل أساسي على أنها اختلال التوازن بين الإمدادات المحدودة والطلب غير المحدود. ووفقا لقاموس أكسفورد: " الندرة هي عدم كفاية العرض، صغر الكمية أو العدد أو المبلغ المتاح، بما يتناسب مع الحاجة أو الطلب". بمعنى آخر، يعتمد تعريف الندرة في الغالب على تفاعل العرض والطلب. ومع ذلك، تختلف تفسيرات الندرة باختلاف العلماء[2].

في الحقيقة، يوجد العديد من الغموض حول العوامل "البيئية" التي يفترض أنها قادرة على تحفيز سباق التسلح أو إشعال الحرب فيما إذا كان العامل السببي هو الندرة المطلقة للموارد أو التدهور البيئي. عمليا، جميع الموارد –إلى حد ما في بعض الأوقات والأماكن– قليلة. كما أنه وبحكم التعريف، تؤدي الندرة إلى التضارب أي تضارب المصالح، بل ويمكن القول أن جميع تضارب المصالح ينبع من الندرة.

مع ذلك، لا تؤدي كل نزاعات الموارد إلى سلوك صريح للنزاع، بل تؤدي إلى تقليل استخدام القوة، هذا من جانب. ومن جانب آخر، يؤدي التدهور البيئي إلى تفاقم نزاعات الموارد لأنه يقلل من الكمية أو الجودة أو المورد المعني ذاته. على سبيل المثال: يؤدي تلوث النهر إلى تقليل جودة المياه، كما يمكن تفسيره أيضا على أنه تقليل كمية المياه النظيفة، وبالتالي المساهمة في زيادة ندرة المياه. الأمر نفسه بالنسبة لتلوث الهواء في المدينة الذي يؤدي لتدهور جودة الهواء ويغير سلعة عامة غير محدودة (هواء نقي) إلى منتج نادر.[3]

1 -Ibid , idem
2 -Bayranov Agha, '*Review :Dubious between natural resources and conflict'*, Journal of Eurasian studies, vol 9,n°1, January 2018, P 74.
3 Gleditsch Petter Nils, '*armed conflict and environment: A critique of literature'*, journal of peace research, sage publication, vol 35, n° 3, 1998, p 387.

إذن، يصف مصطلح "الندرة البيئية" الحالة التي تكون فيها الموارد المتجددة متدهورة أو متناقصة، كما تشير أيضا إلى التوزيع غير العادل للموارد داخل البلد أو المنطقة. يمكن أن تكون أسباب الندرة محلية أو إقليمية أو وطنية أو دولية أو عالمية. غير أنه يمكن إجماله في ثلاث دوافع:

1. **الطلب على الموارد يفوق العرض:** تؤدي الزيادات في النمو السكاني ومعدلات الاستهلاك إلى تقليص نصيب الفرد من توافر مورد معين. قد تتطور التوترات بين مجموعات المستخدمين المتنافسة عندما يعجز العرض الإجمالي للموارد المتجددة الرئيسية عن دعم احتياجات السكان المحليين.
2. **تدهور الموارد الطبيعية يقلل العرض:** الإفراط في الاستخدام والتلوث والنّزاع العنيف نفسه يسهم في استنفاذ أو تدهور مورد معين. من جانب آخر، الانخفاض في عرض الموارد يضع المجموعات المستخدمة المختلفة في منافسة مباشرة ما قد يؤدي إلى نشوب نزاع.
3. **الوصول المقيد أو غير المتكافئ للموارد الطبيعة:** عندما تتحكم إحدى المجموعات في الموارد المتجددة على حساب تهميش المجموعات الأخرى، فإن احتمال حدوث العنف ترتفع عند سعيها للإنصاف في الموارد الطبيعية، ومما يزيد من تعقيد النّزاع ربط النضال بالاعتراف بالهوية والمكانة والحقوق السياسية.[1]

الفرع الثاني: النّزاع البيئي: من جانب آخر، يجادل لبيسزوسكي (Libiszewski) بأن نزاعات الموارد البسيطة أمر شائع غير أن مصطلح النّزاع البيئي يستدعي تقييدا أكثر لإطلاق استخدامه. هذا الأخير الذي يعرفه بأنه "الإضطراب الذي يحدثه الإنسان لمعدل التجديد الطبيعي لمورد متجدد. من هذا المنظور، يعتبر النّزاع على الأراضي الزراعية "نزاع بيئي" إذا أصبحت الأرض موضوع نزاع نتيجة تآكل التربة وتغير المناخ وما إلى ذلك. لكن، لا يأخذ التوصيف هذا المجرى في حالة النّزاع الإقليمي أو الإستعمار أو الحرب الأهلية التي تهدف لإعادة توزيع الأرض هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا يتم دمج الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل النفط في أي نظام بيئي. فصحيح أن استنزافها يؤدي إلى مشاكل إقتصادية لكن هذا لا يخولها أن تكون مشاكل بيئية في حد ذاتها، لذلك لا ينبغي اعتبار النّزاعات على هذه الموارد نزاعات بيئية.

إن تمييز لبيسزوسكي بين ندرة الموارد البسيطة وتلك التي تنتج عن التدهور البيئي مفيد عمليا، بيد أن هذا الفصل لم يسلم من بعض المشاكل في الطرح. فقد تكون حتى ندرة الموارد البسيطة هته هي نتاج لسوء الإدارة البيئية في الماضي. فمثلا قد يُنظر إلى نقص الغابات حول مدريد على أنه حقيقة من حقائق الطبيعة

1- **UN. EU partnership**, 'Renewable resources and conflict', NY,USA, 2017, p, 2.

اليوم، لكن في المقابل يمكن تفسيره على أنه حالة قديمة من التدهور البيئي نتيجة للإفراط في بناء السفن في القرن السادس عشر.[1]

إذن، مصطلح النّزاع البيئي يمكن فهمه في نطاق واسع على أنه نزاع اجتماعي يتعلق بالبيئة، ويمكن أن تتخذ هذه العلاقة عدة أشكال واتجاهات، في هذا الصدد، حدده تيرنر في النّزاع العنيف أو غير العنيف المرتبط بمحاولة الوصول للموارد الطبيعية والنّزاعات الناتجة عن استخدام الموارد الطبيعية[2].

الفرع الثالث: علاقة التغير المناخي بظاهرة النّزاعات المسلحة: منذ العصور السحيقة كانت البيئة ذات قيمة هائلة للمجتمعات الإفريقية ومصدر للعديد من التهديدات بشكل مواز. توفر الغابات الطبيعية، الحبوب والفواكه والمياه واللحوم البرية الصالحة للأكل بحكم كونها وطنا للحياة البرية. منذ حوالي عشرة آلاف عام، جَبل الناس أنفسهم على الإعتماد المتزايد والمباشر للطبيعة من خلال تأمين مصادر غذاء أكثر موثوقية وقابلة للتوسيع بسهولة من خلال زراعة المحاصيل وتدجين وتربية والحيوانات، استمرت موارد الطبيعة كذلك في لعب دور رئيسي ليس فقط في توفير قاعدة تنمية ولكن أيضا في توفير الغذاء والمتطلبات الأخرى. وعلى الرغم من مسارات التحديث استمر اعتماد الناس على هذه الموارد بشكل متصاعد خاصة في إفريقيا وبذلك أنتجت أنشطة الإستخراج المتنوعة من الطبيعة أنظمة غذائية متوازنة وعضوية للأفارقة[3].

من هذا المنظور تتجلى الأهمية التي تعني لتغير المناخ بالنسبة لهذه المجتمعات، إذ تقع في قاعدة الأولويات المرتبطة بالبقاء. ولنا أن نتصور المآل التي تؤول إليه مستقبل هذه المجتمعات عند تضرر الطبيعة وتدهورها، وتداعيات ذلك على نشاطها الإقتصادي وعلى قدرتها على البقاء على قيد الحياة.

على هذا الأساس أولت الدراسات أهمية خاصة للكيفية التي يمكن بها للمناخ والهشاشة أن تشكل مخاطر مشتركة، وفي أي سياقات يمكن أن يؤدي مثل هذه الضغوط البيئية إلى النّزاع. في عام 2014، قام أعضاء المجموعة السبع (G7) بتكليف اتحاد دولي من معاهد البحوث لإجراء دراسة مستقلة حول تغير المناخ والهشاشة. استكشف التقرير، المعنون بمناخ جديد من أجل السلام: اتخاذ اجراءات بشأن مخاطر المناخ والهشاشة، كيف تمارس تغيرات المناخ ضغوطا على الدول والمجتمعات وتنتج مجموعة واسعة من مخاطر الهشاشة، وحددت مخاطر هشاشة المناخ كمايلي: التنافس على الموارد المحلية، انعدام الأمن المعيشي والهجرة، الظواهر الجوية الشديدة والكوارث، تقلب أسعار الأغذية وتوفيرها، إدارة المياه العابرة للحدود، ارتفاع مستوى سطح البحر وتدهور السواحل، الآثار غير المقصودة للمناخ. واليوم، يتزايد الإجماع حول وجهة نظر أكثر اعتدالا مفادها أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف الموجودة بالفعل.

1 -Ibid., p 388.
2 -**Le billon philippe**, 'environmental conflict, the Routedge handbook of political ecology', January 2015,p,p 599-600.
3 -Kwashirai C.Vimbai, 'environmental history of Africa, world environmental history', p 4.

إلى جانب العامل البيئي، تتعدد الأسباب والمصادر والسياقات التي تفاقم النّزاعات في إفريقيا ومنطقة حوض بحيرة تشاد –التي نحن بصدد دراستها– وأهمها.

1. **الضعف الأمني**، والذي يتجلى في ضعف الدولة وعدم سيطرتها على كامل إقليمها بسبب الجماعات الإرهابية والإنفصالية المنتشرة في الكثير من دول الحوض (اتحاد قوى المقاومة في التشاد، جماعة السيليكا في إفريقيا الوسطى، حركة الشباب المجاهدين في نيجيريا، الجماعات المتناحرة في دارفور السودانية وغيرها).
2. **الضعف الاقتصادي**، ويتجلى في غياب التنمية وضعف الموارد المالية وغياب العدالة في توزيع الثروة بسبب غياب رؤى تنموية وطنية وإقليمية متكاملة لكيفية النهوض باقتصاديات المنطقة ودمجها في الإقتصاد العالمي.
3. **الضعف الاجتماعي**، ويتجلى في الانقسامات العرقية والدينية بين المكونات الوطنية لدول الحوض، وهو ما يعكسه التنامي المطرد للصراعات والمواجهات الدامية التي تطبع هذه المجتمعات منذ عقود.
4. **الضعف السياسي**، ويتجلى في فقدان هذه الدول لسيادتها الكاملة وسلطتها في اتخاذ قرارات مستقة بعيدا عن الضغوطات والتدخلات الخارجية، وهو ما جعل المنطقة منطقة تقاطع لمصالح جيواستراتيجية واقتصادية دولية متناقضة (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، الصين، تركيا، إيران، دول الخليج) وتجاذبات اقليمية حادة (الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا...).
5. **اختلال ميزان القوى الإقليمي** بين دول الحوض، نيجيريا كدولة قوية اقتصاديا (الاحتياطات الهائلة للنفط في منطقة دلتا النيجر) وقوة ديمغرافية هائلة (213 مليون نسمة حسب إحصاءات 2021)، في مقابل الدول الأخرى كالنيجر والتشاد وإفريقيا الوسطى... وهو ما يزيد من حدة الصراع على مياه البحيرة ويفاقم من المشكلات البيئية الناتجة عن كثافة النشاط السكاني والاقتصادي لنيجيريا.
6. من الأسباب أيضا، دعم الغرب للجماعات المسلحة الإرهابية والانفصالية عن طريق التمويل ودفع الفدية مقابل الإفراج عن الرهائن الغربيين، ما يزيد في تأجيج النّزاعات ويتخذها الغرب حجة للتدخل في المنطقة بداعي الحفاظ على السلم في المنطقة بهدف نهب ثرواتها.

المبحث الثاني: دراسة حالة حوض بحيرة تشاد

على الرغم من أن النّزاع الحالي في منطقة بحيرة تشاد قد اندلع بسبب العنف المرتبط بالجماعات المسلحة، جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد والمعروفة باسم بوكوحرام والدولة الإسلامية في غرب إفريقياISWA، إلا أن للأزمة جذور عميقة في التحديات التنموية طويلة الأمد. لقد أدى انتشار عدم المساواة وعقود من التهميش السياسي إلى غرس فكرة إحساس راسخ بالإقصاء وانعدام الثقة بين المجتمعات والقادة في المنطقة إلى جانب التغير المناخي الذي فاقم هذه التحديات، فلسنوات كانت البحيرة توفر مياه الشرب والري وصيد الأسماك والثروة الحيوانية والنشاط الاقتصادي لأكثر من 30 مليون شخص في المنطقة، في واحدة من أفقر بلدان العالم ذات المجتمعات الرعوية والزراعية، وبذلك فقد تسبب المناخ في تأجيج أزمة بيئية وإنسانية هائلة[1].

المطلب الأول: نظرة معرفية لبحيرة تشاد.

سنتناول في هذا الجزء من البحث النّزاع في بحيرة تشاد كدراسة حالة، والذي نستهله أولا بإلقاء نظرة سريعة على الموقع الجغرافي. ومن ثمة، معاينة التغيرات المناخية في حوض تشاد باعتبارها من أهم محفزات النّزاع في المنطقة.

الفرع الأول: موقع وتوصيف بحيرة تشاد: تقع بحيرة تشاد غرب وسط إفريقيا، وهي عبارة عن حوض حبيس ينحصر بين درجتي 12 و20 درجة وخطي عرض 14° '20 شمالا وخطي طول 13° '00 و15° 20 شرقا،[2] في ستينيات القرن الماضي كانت تصنف سادس أكبر بحيرة في العالم والرابعة إفريقيا وموردا حيويا للدول المطلة عليها، النيجر، تشاد، الكاميرون، نيجيريا. ورغم أن الجزائر وليبيا والسودان بالإضافة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى ليست دولا مشاطئة لها*، إلا أنها مرتبطة بها بشكل غير مباشر. تستمد البحيرة مياهها من

1 -Abhijit mohanty Kieran Robson, Samuel Ngueping, Swayam Sampurna Nanda, 'climate change, conflict: what is fuelling the lake chad crisis', 23/02/2021,available on: http://bitly.ws/s9kK , date of site visit: 10/04/2022.

2-Jacques lemoalle, le bassin du Lac Tchad : plusieurs définitions possibles, passages, 2015, numéro spécial 183, p 20.

* تحيط بحيرة تشاد بأربع دول كما أشرنا سابقا هي تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا ويشار إلى المناطق المحيطة بها في هذه الدول باسم منطقة بحيرة تشاد أو الحوض التقليدي وهو جزء صغير فقط من الحوض الإجمالي الذي يشمل ثمانية دول: الجزائر والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا والنيجر ونيجيريا والسودان؛ وهو مايشار إليه بالحوض الهيدوغرافي: أغلبيته صحراوي يمتد إلى الحدود الجزائرية والحدود النيجيرية والتشادية، ويغطي الجزء النشط الأنهار المذكورة أعلاه في المتن. وبالنسبة للمنخفض الصحراوي فهو مستبعد لمساهمته الضئيلة. وبالمُجمل يغطي الحوض ما يقرب من 8 بالمئة من إفريقيا. أنظر:
Samuel Stephen Wakdok, Raimund Bleischwitz, Climate change security and the resource nexus:case study of Northern and Lake Chad, Sustainability, MDPI, 2021, P 8.& Jacques lemoalle, Ibid, p. 20.

ثلاث أنظمة صرف رئيسية: نهر شاري لوغون في جمهورية إفريقيا الوسطى، ونهر كومادوغو-يوبي في نيجيريا، ونهر يدسارام/نجادا في الكاميرون.

تعرف البحيرة باعتبارها واحدة من البحيرات الأكثر تعرضا لخطر الإجهاد الإجتماعي والسياسي، وقد تغيرت الطبيعة الديناميكية لبحيرة تشاد باستمرار استجابة للتغيرات في درجات الحرارة وهطول الأمطار وساءت حالة حوض البحيرة حيث تقلص بنسبة تزيد عن 90% مقارنة بحجمه في الستينات الذي كان يبلغ آنذاك 25000كلم مربع. ومنذ آلاف السنين كانت البحيرة أكبر بكثير عما كانت عليه في الستينات لمساحة تصل إلى 400000 كلم مربع، إذ كانت تُعرف آنذاك باسم بحيرة " ميغاتشاد" Megachad في إشارة لضخامتها. وخلال القرن العشرين كانت البحيرة في أعلى مستوى لها بين عامي 1960 و1963[1].

يعرف البنك الدولي الحوض بأنه "نظام بيئي-اجتماعي هش ومنتج لكن فقير"[2]، وعموما، هو منطقة ديناميكية تضم حوالي 50 مليون نسمة. وتفيد التقارير أنه كان مساهما رئيسيا في التنوع العالمي فهو موطن لـ 120 نوعا من الأسماك و372 طائرا و44 نوعا من الطحالب[3]، كما تعد مياه البحيرة وضفافها وجزرها كمصادر رئيسية لكسب العيش، صيد الأسماك والزراعة وتربية الماشية. وبالتالي يعتبر الحوض مركزا رئيسيا لتصدير الأغذية والذي يمثل عادة الأمن الغذائي لحوالي 13 مليون شخص في المناطق النائية من الحوض. ومع ذلك، فإن قدرة البحيرة وأنظمتها الإنتاجية على تلبية احتياجات الأمن الغذائي الإقليمي قد تعرضت للخطر بشكل متزايد بسبب التحديات البيئية، فضلا عن اندلاع الأزمة مؤخرا تحت واجهة مشاكل التنمية والكوارث البيئية التي تفاقمت بمرور الزمن وأسفرت عن تراكم الإضطرابات الإجتماعية واندلاع أعمال العنف، وهو ما أدى في النهاية لانتشار النّزاع الأهلي وانعدام الأمن في جميع أنحاء المنطقة[4].

الملاحظ مما ذكر أيضا أن جميع دول الحوض الأوسع، الجزائر، الكاميرون، ليبيا، النيجر، نيجيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى، السودان وتشاد تمتلك مصلحة كبيرة في إدارة هذه المنطقة، غير أن البعض منها فقط انضم للجنة حوض بحيرة تشاد (LCBC) الهيئة الإقليمية الرئيسية لإدارة النّزاع بالمنطقة. فضلا على أن الإدارة الهيدرولوجية في جوهرها تقتضي سياسات عبر وطنية، ذلك أن حوض المياه يعتبر مصدرا للترابط البيئي، إذ النّزاع حول الموارد الطبيعية في بلد ما تنتقل بسهولة إلى بلد آخر[5].

1 -Okpara uche and etal, *'conflicts about water in lake Chad: are environmental vulnerability and security issues linked?'*, progress in development studies, sage publications, vol 15, n° 4, 2015, p,p 311-312.

2- Word Food Programme, Lake chad basin desk review: Socio-economic of the Lake Chad Basin Region, with focus on regional environmental factors, armed conflict, gender and food security issues, WFP, April 2016, p,6

3 -Samuel Stephen Wakdok, Raimund Bleischwitz, ibid, p 8.

4 -Word Food Programme, Op, cit., p,6.

5 -Venturi bernardo, barana luca, 'lake chad: another protracted crisis in the sahel or regional exception?', istituto affair internationali, Italy, march 2021, p 4.

الفرع الثاني: التغيرات المناخية في حوض تشاد: لقد أقر برنامج الأمم المتحدة لعام 2017 القرار 2349 بشأن النّزاع في بحيرة تشاد والذي يحدد بوضوح، في النقطة السادسة والعشرون منه، تغير المناخ كعامل يعمق عدم الاستقرار، إذ يعترف القرار لما للتغيرات المناخية والإيكولوجية من تداعيات سلبية على استقرار المنطقة، بما في ذلك ندرة المياه والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، ويشدد على ضرورة القيام بتقييمات وافية للمخاطر ووضع استراتيجيات لإدارتها. (القرار 2349 لمجلس الأمن)[1].

في الحقيقة، تهدد التغيرات الهيدرولوجية والفيزيائية الحيوية الناتجة عن التقلبات المناخية الطبيعية والأنشطة البشرية المختلفة، حوض بحيرة تشاد بأكمله والبحيرة نفسها والموارد الطبيعية وخدمات النظم البيئية التي تستخدمها المجتمعات في معيشتها. ووفقا للتقرير التقييمي الخامس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) فإن غازات الإحتباس الحراري المتزايدة في الغلاف الجوي هي السبب الرئيسي للإحترار الملحوظ منذ عام 1950. وعلى الرغم من أن قارة إفريقيا أقل مساهمة في الإحتباس الحراري إلا أنها الأكثر تضررا بمتوسط انبعاث يبلغ 1.0 metric ton من الغازات الدفيئة.

وبالفعل، فقد واجهت بحيرة تشاد موجات جفاف مدمرة خلال السبعينيات والثمانينيات، نجم عنها أعلى معدل انكماش الذي أفضى لانقسامها لشطرين. علاوة على ذلك، متوسط حرارة الحوض وحدها ارتفعت بـ 1.45 درجة مئوية للفترة 1951-2015 وهو أعلى من متوسط معدل درجة الحرارة العالمي البالغ 0.074 درجة مئوية للفترة 1906-2005. بحسب الهيئة الحكومية الدولية للمناخ، وأسرع زيادة في غرب إفريقيا وتشاد وإفريقيا ككل بمعدل 0.16 درجة مئوية/عقد. وهذا يعني إذا تبعت الحرارة نفس الوتيرة فإنه في خلال مئة عام قادمة ستواجه المنطقة مناخا أكثر سخونة بحوالي 0.6-3.4 درجة مئوية عن الحالة الراهنة.

في المقابل، أظهر Epule ايبول وآخرون أسباب وآثار الجفاف في منطقة الساحل، ووجد أربعة أسباب رئيسية محتملة لانخفاض هطول الأمطار في المنطقة، تغير المناخ بفعل الإنسان وتفاعلات الغبار والتغيرات في درجة حرارة سطح البحر وتدهور الأراضي والغطاء النباتي. ومن بين هته العوامل، يعتبر تغير المناخ الناتج عن الإنسان العامل الأكثر تأثيرا لأنه يتحكم في العوامل الثلاث الأخرى[2]. ووفقا لرأي الخبراء فإن زيادة تحويل الأنهار والإفتقار للممارسات المستدامة لموارد المياه هي الأسباب المباشرة لانخفاض التدفق في حوض تشاد، كما يعتبر كذلك الري عامل رئيسي في خفض حجم البحيرة، وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2010) كان إجمالي السكان المقدر في عام 2009 يبلغ 46 مليونا حول الحوض، مع معدل سكاني مرتفع للغاية يقدر ب 2.3 -3.5% سنويا في مختلف البلدان المشاطئة للحوض.

1 -UN resolution, 2349, 31/03/2017, Security council strongly condemns terrorist attaks other violations in Lake Chad basin region,an animously adopting, p,p 14,15.
2-Mahmood rachid, shaofeng jia, '*assessment of hydro-climatic and causes of dramatically declining steam flow to lake chad,Africa, using a hydrological approach'*, science of the total environment,Elsevier, 2019, p 135.

أما برنامج الأمم المتحدة 2006 فقد أقر أن إنشاء 23 سدا على الرافد الرئيسي الثاني لحوض بحيرة تشاد، نهر يوبي أدى إلى خفض منسوب المياه. كما أن سد ماغا Maga الذي تم تشييده عام 1979 على نهر شاري وحده تسبب في انخفاض تدفق المياه بنسبة 30%. وبذلك انخفض تقدير تدفق تيار البحيرة الناجم عن الأنشطة البشرية من 61% ما بين 1992 و 2001 إلى 84% ما بين 2002-2011.

في هذا المقام، من المهم جدا فصل وتحديد أثر الأنشطة البشرية في مجرى التدفق عن تلك المرتبطة بالتغيرات المناخية حتى يتسنى إدارة موارد المنطقة بفعالية، ولا يتم التنصل من مسؤوليات الإدارة باللجوء لشماعة المناخ وتقلباته. ففي دراسة للباحث رشيد محمد وشاوفنج جيا أظهرا أن الأنشطة البشرية لعبت دورا مهيمنا في تقليل تدفق البحيرة خلال الفترة (1972-2013) بأكملها باستثناء عقد واحد (1982-1991)، حيث تسبب التغير المناخي في انخفاض 59% من تدفق البحيرة، في ذات السياق، ووفقا لبيانات المحاكاة التي أجراها كو و فلوي Coe and Foley أكدا انخفاض ما نسبته 58% من تدفق البحيرة للفترة (1982-1991) يُعزى للتغيرات المناخية مقارنة مع الفترة (1954-1972)[1].

تاريخيا، نجد من التداعيات الخطيرة للتغير المناخي تلك المرتبطة بالأمن الغذائي والإنتاج الزراعي، الذي يوفر 60%من سبل العيش للسكان في حوض البحيرة و80% في معظم الدول الإفريقية، إذ سُجل نقص حاد في الغذاء خلال جفاف عام 1982 في 27 دولة من دول الساحل، والمجاعات في تشاد والسودان وإثيوبيا وانخفض نصيب الفرد من الغذاء ونسبة الإكتفاء الذاتي الغذائي من 98% في الستينات إلى 86% في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض هطول الأمطار في المنطقة[2] .

باختصار، وبحسب موقع ناتر سيونتيفيك ريبورتر،Nature Scientific report نجد أن جفاف البحيرة يعزى بالدرجة الأولى لتغير المناخ، والري الجائر والإنفجار السكاني (سنتطرق إليه في قادم البحث)، وإذا لم يتدارك الوضع فإن البحيرة ستختفي تماما في أقل من عقد بحسب دراسة عن مركز دراسات السلام والأمن سنة 2020 التي يُؤكد فيها الباحث ساهيد باباجيد أن السلام في المنطقة يمر عبر الماء وليس عبر توسيع نطاق العمليات العسكرية في المنطقة،[3] فبعد أن جفت معظم أجزاء البحيرة وتحولت إلى بركتين ضحلتين ومنفصلتين، وتتخللهما الكثير من الجزر فَقَد ملايين الناس الذين يعيشون على ضفاف البحيرة أو محيطها مصادر عيشهم، وهكذا وضع لا يجابه عسكريا. وعموما، يمكن إجمال أثر التغيرات المناخية على حياة الناس اليومية في ثلاث آثار رئيسية:

1-Ibid, P 136.
2 -Ibid, idem.
3 معظم الردود في المنطقة عسكرية تستهدف جماعة بوكوحرام، فعلى سبيل المثال في الفترة من 2009إلى 2018، بلغ إجمالي ميزانية الدفاع لنيجيريا مايقرب من 21 مليار دولار مع تخصيص جزء كبير منها للقتال ضد بوكوحرام. انظر:
Babajide Saheed Owonikoko, *'the key to peace in lake chad area is water not military action'*, 30/09/2020, available on: http://bitly.ws/s9iN ,date of site visit (07/04/2022).

– تناقص فرص سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي بسبب ارتفاع حالات الإصابة بالأمراض المرتبطة بتغير درجات الحرارة واختلال أنماط هطول الأمطار التي تؤثر على المحاصيل والماشية.

–انعدام الأمن المعيشي وانخفاض القدرة على التعامل مع الصدمات وارتفاع النّزاعات على الموارد الطبيعية بسبب التغيرات غير المتوقعة في مستويات البحيرة التي تؤثر على قدرة الناس على التخطيط (كيف ومتى وماذا يزرعون ويصطادون ويزرعون).

– نزاعات جديدة، على الأراضي الخصبة الناجمة بالأساس عن التغيرات في هطول الأمطار مما أدى إلى تغيير خصوبة مناطق مختلفة من الأرض.

المطلب الثاني: السياق السوسيو–اقتصادي والسياسي للنزاع في حوض بحيرة تشاد.

تتميز منطقة حوض تشاد بانخفاض مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتدني مستويات التعليم وارتفاع مستويات الفقر وانخفاض مستويات التكامل الوطني والإهمال الحكومي والتهميش المتصور والفعلي، ومن جملة هذه المشاكل والتحديات أيضا نذكر بعض المتغيرات المساعدة في تفاقم النّزاع البيئي في منطقة حوض تشاد:

الفرع الأول: الديناميكية السكانية وتزايد وتيرة النّزاعات على الموارد الطبيعية: منطقة حوض بحيرة التشاد هي موطن لحوالي 2.2 مليون شخص، يعتمد أكثر من 90% من السكان على سبل العيش المرتبطة بموارد البحيرة وهطول الأمطار، مما يجعلهم معرضين بشدة لأي تغيرات في الظروف المناخية. تقدر التوقعات أن عدد السكان سيصل إلى 3 ملايين في عام 2025 وأن 49 مليون شخص سيعيشون على الموارد[1]. أدى تغير ديناميكيات السكان بالهجرة نحو الجنوب بعد جفاف البركة الشمالية للبحيرة في السبعينيات والثمانينيات–أدى هذا الاتجاه، إلى تغيير الهيكل الديمغرافي في البحيرة وخلق مخاوف جديدة تتعلق بالإنتاج والتنمية. والمؤكد أن الإنتاج الزراعي استمر في التدهور فعلى سبيل المثال كان إنتاج الذرة السنوي أقل من 250 ألف طن خلال فترات الجفاف 1972–1975 وانخفض لـ 180 ألف طن خلال 1982–1985 ولا يزال هذا التدهور ينحدر أكثر فأكثر ليومنا هذا. علاوة على أن المنطقة ذات تنوع إثني كبير، إذ تضم أكثر من 70 مجموعة عرقية حول البحيرة تستغل البيئة الطبيعية في أنشطتها المعيشية.

من جانب آخر، أظهرت الأبحاث أن النمو السكاني السريع في ظل الظروف البيئية المتغيرة يجعل مستخدمي الموارد عرضة للعنف. بالنسبة لبحيرة تشاد، يتشكل الضعف من خلال تزايد عدد السكان الذين يسعون وراء موارد مماثلة في نفس الوقت، التي هي في الأساس محدودة العرض[2]، الأمر الذي يشكل بدوره

1 -Vivekananda janani, born Camilla and expert working group on climate related security risks, 'Lake chad region climate related security risk assessment', July 2018, p 8.
2 -Okpara and etal.,Op. Cit., p 315.

تحديات هائلة للاقتصاديت المحلية كما يؤدي فقدان سبل العيش التقليدية إلى توسيع قدرات هذه المجتمعات على التكيف ويزيد من ميلها لاستكشاف سبل حياة بديلة، بما في ذلك اللجوء للتطرف العنيف[1].

الفرع الثاني: ضعف الدولة مقابل حضور الجماعات المسلحة: تعتمد الطريقة التي يتفاعل بها تغير المناخ مع النّزاعات العنيفة على قدرة الحكومات على الاستجابة للإجهاد. وبالتالي فإن هياكل وعمليات الحوكمة هي عوامل وسيطة رئيسية للتأثيرات الأمنية المتعلقة بالمناخ. ففي الواقع ووفقا لآرون وولف "يكون النّزاع على الأرجح عندما يفوق التغيير القدرة المؤسسية على التكيف[2]. يُنظر للمنطقة المحيطة بالبحيرة في جميع دول الحوض الأربعة – الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا– على أنها منفصلة ومحيطة بالمركز السياسي، تبعا لذلك، فقد أغفل السياسيون احتياجات التنمية في المنطقة، التي تعاني بالأساس من الغياب التام للوجود الحكومي الذي انجر عنه الافتقار للخدمات العامة وانخفاض مستويات الثقة في الحكومة المركزية وهو ما خلق جيوب من الهشاشة سعت على إثره الجماعات المتطرفة العنيفة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم حوافز مالية وفرص مدرة للدخل للمجندين المحتملين للدولة الإسلامية في غرب إفريقيا ISWAP، إذ تتحكم في التجارة وتفرض الضرائب وتسهل سبل العيش الزراعية وتربية الأسماك لزيادة دعمها مقابل مجموعة من الخدمات لتأمين وضعها. ووفقا لمالك صمويل فإن الجدوى الاقتصادية والسيطرة لا تقل أهمية عن مرونة الجماعات المتطرفة والتكتيكات العسكرية أو الإيديولوجية[3].

في ذات الصدد، جادل أوستن بأن الجزء الأكبر من الجماعات الإرهابية/ أو المتمردين في ميليشيات العالم الثالث هم من الشباب المحرومين من مصادر رزقهم، ففي منطقة الحوض، ارتبط صعود الجهاديين المسلحين –الذين قتلوا أكثر من 10آلاف شخص في الجزء الجنوبي من البحيرة – بفقدان سبل العيش والبطالة الناتجة عن التدهور البيئي حول البحيرة.[4] فليومنا هذا لا يزال التجنيد في الجماعات المسلحة بسبب تزايد انعدام الأمن المعيشي يحتفظ بمعدلاته مستندا على تصورات التهميش وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الثالث: تشابك الهجرة والنّزاعات: تشير الأدلة المستمدة من الأدبيات المتعلقة بالنّزاع والهجرة إلى أن الدول التي تعاني من مختلف النّزاعات العنيفة تميل إلى زيادة الهجرة إلى الخارج وتدفقات اللاجئين، بسبب العنف كعامل دفع رئيسي في حالة الهجرة القسرية. ينطبق الأمر ذاته على النّزاع في بحيرة تشاد فالنّزاع محرك رئيسي للنزوح، وفي علاقة عكسية يعمق عدد المهاجرين النّزاع في المناطق المستقبلة للمهاجرين[5]. بالإضافة إلى ذلك، تتفاعل الدوافع الأخرى بما في ذلك المرتبطة بتغير المناخ مع بعضها البعض وتعزز بعضها البعض.

1 -Skah Maha , Lyammouri rida , 'The climate change security nexus case study The Climate Change Security Nexus: Case study of the Lake Chad Basin', policy center for the new south, Rabat,june 2020.
2 -Ibid., p 22.
3 -Ibid., idem.
4 -Okpara Ushe,.Op.cit.,, p316.
5 -Skah Maha , Lyammouri rida. Op.cit.,p 25.

تجدر الإشارة إلى أن التنقل والهجرة من بين أقدم وأهم استراتيجيات التكيف البشرية، وقد خلصت العديد من الدراسات حول أهميتها في تنمية الأفراد والمجتمعات، غير أنه ينبغي احتضانها وتسييرها وجعلها أكثر أمنا. في هذا الصدد، خلقت لنا التغيرات المناخية مفهوم "لاجئ المناخ"، وهو مفهوم مستحدث يشير إلى تلك العلاقة السببية المباشرة بين تهديدات المناخ والفرار القسري مثله مثل بقية النزوح بسبب النّزاعات المسلحة أو الإثنية أو الدينية. وفي كثير من الأحيان يوصف "لاجئ المناخ" باعتباره تهديد أمني بالنسبة للدول المستقبلة[1]. إذ أن تدفق اللاجئين يُحدث توترات في المناطق التي ينتقلون إليها، وهو ما يساعد على انتشار النّزاع، كما أن الجماعات المسلحة تستخدم مخيمات اللاجئين داخليا بمثابة قواعد لشن غارات على البلدان المجاورة.

مما لا شك فيه أن فترات الجفاف شهدت موجات هجرة في المنطقة استجابة لانكماش البحيرة فعلى سبيل المثال بين عامي 1980-1994 اتبع حوالي 60 ألف نيجيري مجرى البحيرة وانتقلوا إلى داخل حوض البحيرة التابعة لحدود الكاميرون. الأمر الذي أفضى لسقوط قتلى، نظرا لرفض المجتمعات والأفراد في المدن المستقبلة من المشاركة في الخيارات الدبلوماسية لحل النّزاعات على الموارد وإثارة الأعمال العدائية مع الدول الجارة وإتلاف العلاقات بين الدول التي تشترك في موارد البحيرة. فضلا عن ذلك، ارتفعت أعداد الإشتباكات تصاعديا بين مختلف دول المنطقة المشاطئة، ففي سنة 1982 اندلعت اشتباكات بين السكان المحليين في الكاميرون ونيجيريا، وفي سنة 1983 دخلت تشاد في نزاع عنيف مع نيجيريا حول وضع الجزر في البحيرة والذي أسفر عن سقوط أكثر من 100 ضحية.

وفي أواخر الثمانينيات، اشتبكت نيجيريا وجمهورية النيجر حول تحويل المياه وتدفق نهر كومادوغو-يوبي داخل حوض البحيرة، وفي عام 1992 اندلعت اشتباكات بين مجتمعات المنبع (نيجيريا) والمصب (النيجر) حول الوصول لمياه سدي تيقا وشلاوا (Tiga and challawa Gorge) في الجنوب الغربي من بحيرة تشاد.[2] كذلك أثر تناقص تدفق الأنهار على النقل الداخلي ما أدى لقطع الروابط التجارية وخلق عداوات بين الدول الجارة وعمق مشاكل النمو الاقتصادي. وبهذا المنحى يُهدد تقلص منسوب البحيرة اللأمن الإقليمي للمنطقة، إذ أبرزت حالة بحيرة تشاد أهمية المياه العابرة للحدود التي تلقي بها الظروف في دولة ما إلى تداعيات سلبية في دولة أخرى، بتعبير آخر يعتبر الحوض مصدرا من مصادر الترابط البيئي الذي ينتقل بموجبه الإجهاد المائي والنّزاعات في دولة ما إلى دولة أخرى.

عامل مهم آخر، مرتبط بالتعرض المفرط للمخاطر الذي خلق هشاشة في التكيف والتأقلم، فتقلبات المناخ كانت سائدة قبل أزمة بوكوحرام مع ذلك كانت المجتمعات أكثر قدرة على التكيف، لكن تزايد التقلبات أضعف القدرة على الصمود واعتماد استراتيجية معاكسة تقلل من التماسك الاجتماعي، كإزالة الغابات والجنس

1 -Swedish international Development Cooperation Agency(SIDA), 'the relationship between climate change and violent conflict', Sweden, 2018, p 8.
2 -Okpara ushe and etal.Op.cit.,p 314-316.

مقابل الغذاء هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قوض النّزاع من قدرة المجتمعات على التكيف، فبوصول بوكوحرام وقوات الأمن الحكومية إلى أجزاء من البحيرة فقدت المجتمعات خيارات كبيرة لتنويع سبل العيش، هذا الإنخفاض في القدرة على التكيف أيضا يعيق التدخلات والجهود المستقبلية للتصدي للمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ.[1]

خاتمـــــة:

صفوة القول، تعد منطقة حوض تشاد من أكثر المناطق هشاشة وانجراحية في إفريقيا، كونها تقع في قلب ساحل الأزمات، التي تشمل جُملة الأزمات الأمنية، الإثنية، البيئية وكذا الأزمات المرتبطة بعدم العمل بمعايير الحوكمة، الأمر الذي عَقَّد من الوضع العام في المنطقة دون بروز بوادر آمال واعدة في المستقبل القريب. وعليه، من خلال دراستنا هذه خلصنا لمجموعة من الاستنتاجات نسرد منها مايلي:

1. يبدو واضحا أن البعد البيئي اكتسب مكانته في الساحة الدولية والنقاشات النظرية. لكن، يرجع جذور الاهتمامات البيئية للنقاش التاريخي بين المالتوسيين والاقتصاديين التقليديين غير أن حضوره الفاعل مرده لسبعينيات القرن الماضي مع إعادة تعريف الأمن وإخراجه من إطاره الضيق المحصور في الأمن القومي، ولعل نقاشات العلاقة المطروحة بين البيئة والنّزاع والتي تشكل جزءا من المفهوم الأوسع للأمن البيئي هي الأكثر جدلا.
2. انطلقت الدراسات المبكرة للنزاع والبيئة من الخلل الذي تحدثه الندرة البيئية الناتجة عن الطلب المتزايد على الموارد المتجددة في ظل نمو سكاني متصاعد. ولعل دراسات هومر ديكسون، عن مدرسة تورنتو، هي الرائدة في هذا المجال إذ نفى الاتجاه الخطي للنزاع العنيف وأكد بدلا على ذلك على دور الآثار الاجتماعية الوسيطة،
3. تُقدم البيئة والتغيرات المناخية كتهديد مضاعف للنزاع يميل لترسيخ الضعف المتمكن من الدول سلفا، يكون ذلك عبر متغيرات سياقية سوسيولوجية واقتصادية واجتماعية،
4. يمثل حوض بحيرة تشاد حالة نموذجية لتأثيرات التقلبات المناخية التي تتقاطع مع سوء الإدارة المحلية خاصة ما ارتبط منها بسوء التوزيع والاستغلال الذي أفضى لتشكل بؤرة للنزاع ذو أبعاد بيئية مستعصية،
5. أبرز السياقات المواكبة للنزاع في البحيرة هي تلك المتعلقة، بالتزايد السكاني والتنافس على الموارد المتناقصة، تصاعد دور الجماعات المتطرفة بوكو حرام التي استغلت سياسة التهميش وضعف

1 -Adelphi report, climate change, peace and security in the lake chad basin, September 2018. date of site visit: 02/04/2022, available on: https://www.adelphi.de/en/system/files/mediathek/bilder/Lake%20Chad%20Climate%20Risk%20Assessment%20FINDINGS%20September%202018.pdf , p 2.

وجود الدولة بالمنطقة، هذا إلى جانب الهجرات بسبب المناخ التي أنتجت لنا مصطلح "لاجئ المناخ" وما يحمله من دلالات سلبية لدى الكثيرين والدول المستقبلة على وجه الخصوص،

إقتراحات:

1. إن إدارة النّزاع في المنطقة تستدعي إشراك الفاعليين المحليين المشاطئين للبحيرة، علاوة على دول الحوض الأوسع غير المعزولة عن انعكاساته الزاحفة. فضلا على ضرورة انتهاج مقاربة أمنية واسعة وشاملة للأبعاد البيئية والإنسانية للنزاع في حوض بحيرة تشاد.
2. -على الرغم من أن مساهمة القارة الإفريقية في الإحتباس الحراري العالمي أقل من 4 بالمئة من انبعاثات الغازات الدفيئة إلا أنها أكثر المتضررين من تداعيات التغير المناخي، لذلك كان تضافر الجهود العالمية ضرورة ملحة غير أننا لا نرى لها تجسيدا واقعيا في ظل تنصل الدول الكبرى- المسؤولة عن القسط الأكبر من الإنبعاثات- عن التزاماتها.
3. -ضرورة إرساء معالم مقاربة تنموية مستدامة في المنطقة من أجل التأسيس لمرجعية أمنية قوامها التنمية المستدامة والعادلة، وهو الجهد الذي لابد أن تقوده الدول الفاعلة في المنطقة كالجزائر ونيجيريا.
4. -العمل على تقوية مسار التنسيق والتكامل الجهوي في المنطقة من خلال الإكواس أو عبر مسار تكاملي جديد من أجل تعبئة جهود دول المنطقة في مساعيها للمواءمة والتوفيق بين التنمية المستدامة والاستدامة البيئية.

قائمة المراجع والمصادر :

Articles:

1- Austine Ejovi, Sunday Ebie,Raymond O.Akpokighe, "*Globalisation and environmental degradation of the Niger Delta region of Nigeria"*, Research on humanities and social sciences. Vol 4, N 13, 2014.

2- Bayranov Agha, Review: "*Dubious between natural resources and conflict"*, Journal of Eurasian studies, vol 9,n°1, January 2018.

3- Gleditsch Petter Nils, "*armed conflict and environment: A critique of literature"*, journal of peace research, sage publication, vol 35, n° 3, 1998.

4- Le billon Philippe, "*environmental conflict"*, the Routedge handbook of political ecology, January 2015

5- lemoalle Jacques, « *le bassin du Lac Tchad : plusieurs définitions possibles* », passages, 2015, numéro spécial 183.

6- Mahmood rachid, shaofeng jia, "*assessment of hydro-climatic and causes of dramatically declining steam flow to lake chad, Africa, using a hydrological approach"*, science of the total environment, Elsevier, 2019

7- Okpara uche and etal, conflicts about water in lake chad: "are environmental vulnerability and security issues linked?", **progress in development studies**, sage publications, vol 15, n° 4, 2015

8- Tom Deligiannis, "*The evolution of environment conflict research In Critical environmental security: rethinking the links between natural resources and political violence"*, Ed: Schnurr A.Matthew, Swatuk A. Larry center for foreign policy studies Dal housie university, 2010.

9- Skah Maha , Lyammouri rida , "*The climate change security nexus case study The Climate Change Security Nexus: Case study of the Lake Chad Basin"*, policy center for the new south, june 2020.

10- Venturi bernardo, barana luca, lake chad: "*another protracted crisis in the sahel or regional exception?"*, istituto affair internationali, Italy, march 2021.

11- Wakdok Samuel Stephen, Bleischwitz Raimund, "*Climate change security and the resource nexus: case study of Northern and Lake Chad"*, Sustainability, vol 13, N 19, MDPI, 2021.

Reports:

1- Schwartz Daniel,Singh Ashbindu, environmental conditions, resources, and conflicts: An introductory overview and data collection, UNEP, USA,1999.

2- Swedish international Development Cooperation Agency(SIDA), **the relationship between climate change and violent conflict**, Sweden, 2018.

3- UN. EU partnership, **Renewable resources and conflict**, NY,USA, 2012.

4- Vivekananda janani, Born Camilla, , **Lake chad region climate related security risk assessment**, expert working group on climate related security risks, July 2018.

5- Word Food Programme, Lake chad basin desk review: Socio-economic of the Lake Chad Basin Region, with focus on regional environmental factors, armed conflict, gender and food security issues, WFP, April 2016.

Resolutions:

1- **UN resolution**, 2349, 31/03/2017, Security council strongly condemns terrorist attaks other violations in Lake Chad basin region, ananimously adopting.

Web site:

1- Adelphi report, climate change, peace and security in the lake chad basin, September 2018. date of site visit: 02/04/2022, available on: https://www.adelphi.de/en/system/files/mediathek/bilder/Lake%20Chad%20Climate%20Risk%20Assessment%20FINDINGS%20September%202018.pdf

2- Babajide Saheed Owonikoko, the key to peace in lake chad area is water not military action, 30/09/2020, a date of site visit (07/04/2022), available on: http://bitly.ws/s9iN

3- Dixon, Thomas Homer, environmental scarcities and violent conflict :evidence from cases, international security, vol 19, N 1, 1994, a date of visit (01/04/2022), available on: https://rb.gy/tcfptt

4- Kwashirai C.Vimbai, world environmental history, environmental history of Africa, Encyclopedia of life support systems. A date of visit: 08/04/2022, http://www.unecefaoiufro.lsu.edu/certificate_eccos/documents/2013Mar/ce13_03.pdf

5- Mohanty Abhijit, Robson Kieran, Ngueping Samuel, Nanda Swayam Sampurna, climate change, conflict: what is fuelling the lake chad crisis, 23/02/2021, date of site visit: 10/04/2022, available on: http://bitly.ws/s9kK